الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تنظم بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة ومخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية ومخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية

ملتقى علمي وطني تحت عنوان:

دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر "الواقع والطموح"

المدية يوم 08 أفريل 2020

استمارة المشاركة		
الاسم واللقب	عماد غزازي	إبراهيم لخضاري
الرتبة العلمية	أستاذ محاضر (أ)	طالب دكتوراه
الوظيفة	أستاذ	/
مكان العمل	جامعة يحي فارس بالمدية	جامعة يحي فارس بالمدية
رقم الهاتف	0552103005	0790785865
البريد الالكتروني	rezazi.imad@gmail.com	brahimdari35@gmail.com
عنوان المداخلة	العلاقة المترابطة بين الحوكمة والتنمية المستدامة	
محور المداخلة	المحور الأول: الحوكمة والتنمية المستدامة	

مستخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة تسليط الضوء على الحوكمة والتنمية المستدامة بشكل عام، ومعرفة نوع العلاقة الموجودة بين الحوكمة والتنمية المستدامة، من خلال التطرق لكل من مفهوم الحوكمة والتنمية المستدامة بصفة عامة، وإلى معرفة أهم المؤشرات التي تساهم في قياس التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التركيز على أهم التشريعات والمبادئ التوجيهية للحوكمة التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة. وقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- ضرورة نشر ثقافة الحوكمة والتنمية المستدامة لما لهما من أهمية بالغة في جودة التقارير المالية والإدارية؛
- تعبر الحوكمة عن الإدارة الفعالة للشؤون العامة من خلال إشراك كل قطاعات المجتمع في ظل الشفافية والمسائلة والديمقراطية التشاركية؛
- مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة في مجال استغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات والخيرات الطبيعة؛
- ضرورة تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة في كل القطاعات وفي كل المجالات لتحقيق التنمية المستدامة بعد ما شهده العالم في الآونة الأخيرة من مظاهر بيئية واجتماعية واقتصادية أثرت بشكل واضح على الأداء المالي والإداري لكثير من المؤسسات الدولية.

Abstract:

This research paper aims to attempt to shed light on governance and sustainable development in general, knowing the type of relationship that exists between governance and sustainable development, by examining both the concept of governance and sustainable development in general, and to know the most important indicators that contribute to measuring sustainable development, in addition to focusing on the most important legislation and guidelines for governance that help achieve sustainable development. This research paper concluded a set of results as follows :

- The necessity of spreading a culture of governance and sustainable development because of their critical importance in the quality of financial and administrative reports;

- Governance expresses effective management of public affairs by engaging all sectors of society in the light of transparency, accountability and participatory democracy;

- Keeping pace with the indicators of sustainable development in the field of exploiting renewable energies and not affecting the share of future generations of wealth and natural resources;

- The necessity of applying the principles and standards of governance in all sectors and in all fields to achieve sustainable development after what the world witnessed recently in the environmental, social and economic aspects that clearly affected the financial and administrative performance of many international institutions.

مقدمة:

ظهرت الحاجة للحوكمة في العديد من المنشآت الاقتصادية سواء المتقدمة منها أو المتواضعة، وظهر ذلك عقب الأزمة المالية والاقتصادية خاصة بعد ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيار خلال عام 2002، وزادت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه دول العالم للنظام الرأسمالي، حيث تم الاعتماد على الشركات الخاصة لتحقيق النمو مع اتساع انفصال الملكية عن الإدارة للحصول على مصادر تمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية مما أضعف آليات الرقابة على أعمال المدراء، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة. ويؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة المؤسسات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح.

وتعتبر التنمية المستدامة أحد أهم القضايا الإدارية بالنسبة للمؤسسات التي تريد أن يكون لها مستقبل في القرن الواحد والعشرين حيث الأداء الاجتماعي والبيئي الجيد يمثل عاملاً رئيسيًا لنجاح المؤسسات، حيث لم يعد التركيز على الربحية لقياس نجاح المؤسسات بل يجب الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات أخرى غير مالية للإفصاح عنها في القوائم المالية للمساهمين والمستهلكين للتأكيد على الشفافية والمعلومات ومدى قدرة المؤسسات على التنمية المستدامة من خلال التركيز على الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية كل هذا يتحقق باستخدام آليات الحكومة التي تعمل على تحقيق المسؤولية والشفافية والعدالة والإفصاح عن التقارير المالية الشاملة والشفافة ذات الجودة العالية يمكن البناء عليها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية السليمة.

وبناءً على ذلك سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: "فيما تتمثل نوع العلاقة الموجودة بين الحوكمة والتنمية المستدامة ؟".

هدف البحث:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى معرفة مفاهيم عامة حول الحوكمة والتنمية المستدامة، وإلى معرفة أهم المؤشرات التي على أساسها يتم قياس التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التركيز على أهم المبادئ ومعايير الحوكمة التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة، وفي الأخير معرفة نوع العلاقة الموجودة بين الحوكمة والتنمية المستدامة.

محاور البحث:

- **المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة**
- **المحور الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة**
- **المحور الثالث: علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة**

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة

أولا: تعريف التنمية المستدامة

شكلت الأمم المتحدة في عام 1983 لجنة عالمية للبيئة والتنمية (WECD) برئاسة رئيسة وزراء النرويج (Gro Harlem Brundtland) لدراسة مشكلات البيئة والتنمية فوق الأرض، وتم التطرق بشكل رسمي إلى مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 من خلال لجنة "Brundtland" عن طريق التقرير الذي ظهر تحت عنوان "مستقبلنا المشترك".

كما عرفت لجنة "Brundtland" التنمية المستدامة على أنها: التنمية التي تدعو إلى عدم استمرار الأنماط الاستهلاكية سواء في الشمال أو الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق لمثل هذا التطور فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفهوم التنمية المستدامة الشاملة، وأكد هذا التقرير على الارتباط المتبادل ما بين التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وبأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية أو سياسة مستدامة دون دمج هذه المكونات معا.

إن إحداث الكثير من التغيرات والإنجازات التنموية صاحبها مجموعة من المخاطر والأضرار البيئية، وإزاء هذه المشكلات والمخاطر عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة عام 1992 في مدينة "ريو دي جانيرو" بالبرازيل، وقد حضره عدد كبير من رؤساء الدول وأطلق عليه "مؤتمر قمة الأرض" وأصدر المؤتمر خطة عمل شاملة، إذ تأسست لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) وتضمنت اتفاقات دولية تشمل: حماية التنوع البيولوجي، قضايا تنوع المناخ، صون الغابات ومكافحة التصحر.

كما لفت المؤتمر الانتباه إلى أهمية معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظا على مستقبل الإنسان، ومنه ظهرت فكرة التنمية المستدامة التي تحفظ حقوق الأجيال كافة في الموارد الطبيعية. وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة أيضا بأنها "تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة"، بمعنى أن التنمية المستدامة عملية مستمرة ومتصاعدة لتحسين نوعية الحياة المادية والمعنوية، والاستفادة العادلة من النتائج المحققة للجيل الحاضر والأجيال القادمة.[1]

كما تعرضت الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريف التنمية المستدامة لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة وواسعة. ومن بين هذه التعاريف نجد: "أنها التنمية التي تهيأ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، أو بعبارة أخرى، استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها".

وهناك من يعرفها بأنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"، فهي "مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل".

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها: "توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين الرأسمال الاجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بأحسن طريقة ممكنة دون الإضرار بحاجيات الأجيال القادمة".

وتعرف كذلك بأنها: "سَيرورة تَغيير بواسطة استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، والتغييرات التقنية والمؤسساتية الت تُحدث التناسق أو التكامل وتُدعم الطاقات الحالية والمستقبلية بهدف إرضاء الحاجات البشرية".

مما سبق يمكن اعتبار التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية، يكون الإنسان فيها بمثابة حجر الزاوية، وهي التنمية المتوازنة التي تفي بالاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، وتعمل هذه التنمية أساسا على أن تكون العلاقة بين الإنسان والطبيعة أو الكون متناسقة أو متناغمة في ظل المسؤولية الشخصية والأمانة لضمان مستقبل الأجيال من خلال المحافظة على الموارد.[2]

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة

تفهم العلاقة بين النمو من جهة والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تنافرية أو صراع، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد، وإذا ما كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة، فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد، كذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية واستمراريتها، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها، وهذه المبادئ تتمثل في ما يلي:

1. **استخدام أسلوب النظم في إعداد خطط التنمية المستدامة:**

يعد أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة.

يمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي، فالمشاكل البيئية ترتبط إحداها بالأخرى، فاجتثاث الغابات والأحراش مثلا يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية، وهذا بدوره يزيد من انجراف التربة وتعريتها، ويؤدي التلوث والمطر الحمضي إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية وبالذات التي تكون مغلقة، من جانب آخر فإن مشكلات البيئة بأنماط التنمية الاقتصادية، فالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤول المباشر عن تدهور التربة واجتثاث الغابات ... إلخ.

2. **المشاركة الشعبية:**

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدنا أم قرى، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تُمكن الهيئات الرسمية

والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسفل – تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني – تَكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية، التي تُصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين.[3]

3. **تحديد الأولويات بعناية:**

اقتضت خطورة مشاكل البيئة وندرة الموارد الطبيعية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشاكل البيئة، وتحديد المشاكل الواجب التصدي إليها بفعالية.

4. **الاستفادة من كل وحدة من الوحدات النقدية:**

كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، مما أدى إلى التأكيد على فعالية التكلفة. كما أفادت الجهود في عدة بلدان من العالم، أن تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو ما يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشاكل البيئية الرئيسية.

5. **اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:**

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صُممت لتحسين الكفاءة. ونظرًا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشاكل البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع، فعلى سبيل المثال خفض الدعم على مصادر الطاقة، وإجراء إصلاحات زراعية.

6. **استخدام أدوات السوق حيثما كان ذلك ممكنا:**

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى تخفيض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث كانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون وتدفق النفايات، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

7. **الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:**

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما، مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، وإدخال مبدأ الحوافز، على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، على سبيل المثال نظام تقييم الأداء البيئي والحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام.

8. **العمل مع القطاع الخاص:**

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرًا أساسيًا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء أنظمة سليمة للإدارة والبيئة مثل المواصفة

القياسية العالمية (الايزو 14000)[*]، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافقة معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

9. توظيف الشراكة التي تحقق النجاح:

يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون وتضافر الجهود المشتركة بينها وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي للمشاكل البيئية.

10. تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:

إن مهمة الإداريين البارعين تتمثل في إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من (60%) إلى (80%) بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل. وباستطاعة المساعدات الفنية تحسين أداء المصانع وتحويله من أسوء إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم.

11. إدماج البيئة من البداية:

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرًا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة. كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرًا فعالاً في إطار السياسات الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، التجارية والبيئية.

12. مبدأ الملوث الدافع:

يعد مبدأ "الملوث الدافع" من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، ويهدف إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تُحدثه كرادع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية دول العالم إن لم تكن كلها.[4]

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة

لتحقيق التنمية المستدامة يجب الترابط والاندماج بين ثلاثة محاور أساسية والمتمثلة في:

1. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

هو النظام الاقتصادي المستدام والذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية، وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر ودائم دون الإضرار بالبيئة. وهذا بتغيير أنماط الإنتاج الحالية وكذلك الاستهلاك المعتمد على الموارد الطبيعية بطريقة غير مقبولة عن طريق هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن أساليب جديدة وفعالة لتحقيق استدامة التنمية الاقتصادية وتلبية الحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة وكذلك الحد من التلوث.

---

[*] تعد المواصفة القياسية العالمية (الايزو 14000) مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس العالمية وفي ضوئها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام الإدارة البيئية، وهي مجموعة المواصفات الخاصة بكيفية عمل المنظمات في القضاء على التلوث عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من أجل متابعة الأداء البيئي.

2. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

هو تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال جميع الخدمات الضرورية إلى جميع الفئات والقضاء على جميع الفوارق بين سكان المدن والأرياف، والمساهمة في تحقيق التنوع الاجتماعي، وإتاحة المشاركة في المشاورة للجميع وربطهم باتخاذ القرارات لتحقيق الحرية في ذلك، مع تحديد عامل أساسي في هذا الجانب وهو النمو الديمغرافي المعقول في أي بلد وإحداث التوازن في هذا المجال مع إمكانات الحكومة والدولة ومواردها الطبيعية، لأن أي زيادة ديمغرافية سريعة لا تحقق التوازن مع تلبية حاجات هذه الكثافة السكانية لعدم قدرة الحكومة في مسايرة هذا النمو السريع، في ظل محدودية قدراتها في تلبية الحاجات وتقديم الخدمات الضرورية للسكان، مما يرجح زيادة عدد الفقراء، ومن ثم الاستغلال غير الأمثل للثروة، وبالتالي استنزاف الموارد الطبيعية، وهذا يعيق استدامة التنمية ويثقل على الأجيال المستقبلية.

3. البعد البيئي للتنمية المستدامة:

تفرض التنمية المستدامة ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، باتباع أنماط إنتاج معينة واستغلالها بطرق عقلانية، لتجنب استنزاف الطاقات غير المتجددة، وتحقيق التنوع الحيوي، ونقاوة الهواء، وخصوبة التربة، والمحافظة على التنوع البيولوجي.

كما يركز المختصون في مجال البيئة في مقاربتهم للتنمية المستدامة على حدود البيئة والتي تعني أن كل نظام طبيعي له حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستغلال والإفراط والاستنزاف الذي يؤدي في الأخير إلى تدهور هذا النظام البيئي، ولحماية البيئة يجب تجنب الأنماط القديمة للاستهلاك والإنتاج التي تسيئ بالبيئة.[5]

رابعا: أهداف التنمية المستدامة

لقد اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في (2015/09/25) قرارًا بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" يشمل (17) هدفًا للتنمية المستدامة، تتمحور هذه الأهداف حول خمسة مجالات رئيسية وهي: (الناس – الكوكب – الازدهار – السلام – الشراكة)، وتتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- ضمان تَمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين؛
- ضمان تَوفر المياه وخدمات الصرف الصحي؛
- ضمان حصول الجميع وبتكلفة مَيسورة على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة؛
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، تحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار؛
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

- جعل المدن آمنة ومستدامة؛
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيرات المناخ وآثاره؛
- الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها بشكل مستدام؛
- حماية النظم الإيكولوجية البرية، وحماية الغابات ومكافحة التصحر ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- السلام والعدل والمؤسسات القوية؛
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وبصفة عامة تهدف هذه الأهداف إلى القضاء على الفقر وحماية الأرض وكفالة تحقيق السلام والرخاء والمزيد من التقدم والازدهار لجميع الشعوب.[6]

المحور الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

أولا: المؤشرات الاقتصادية

وهي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات في مؤشرين أساسين وهما كالآتي:

1. البنية الاقتصادية:

التي من خلالها يتم قياس معدل النمو الاقتصادي وكيفية توزيع الثروات بين أفراد المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية، ومن أهم مؤشراتها الفرعية نجد:

- **الأداء الاقتصادي:** الذي يمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار إلى معدل الدخل الوطني.
- **التجارة الخارجية:** تُقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.
- **الحالة المالية:** تُقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الخام، ونسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الخام.
- **النقل والمواصلات:** تُقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات.

2. أنماط الإنتاج والاستهلاك:

تتمثل أهم مؤشرات أنماط الإنتاج والاستهلاك في ما يلي:

- **استهلاك المادة:** يتم قياس هذا المؤشر من خلال مدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج (المواد الطبيعة الخام).
- **استخدام الطاقة:** يتم قياس هذا المؤشر من خلال الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد من أفراد المجتمع، وكذا نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي وكذلك كثافة استخدام الطاقة.
- **إنتاج وإدارة النفايات:** يتم قياس هذا المؤشر من خلال كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، إنتاج النفايات الخطرة، إنتاج النفايات المشعة وكذا إعادة تدوير النفايات.[7]

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

1. **الفقر البشري:** هو مؤشر مركب يشمل ثلاث أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية، تتمثل في ما يلي:
   - حياة طويلة وصحية (تقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يبلغون سن الأربعين)؛
   - المعرفة (تقاس بالنسبة المئوية من تواجد الأمية في بلد ما)؛
   - توفر الوسائل الاقتصادية (يقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه الصالحة للاستعمال ونسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو ناقصة).
2. **البطالة:** معدل البطالة هو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة ويعبر عنه بنسبة مئوية.
3. **نوعية الحياة:** ويمكن تسميته بالعمر المتوقع عند الميلاد، يُستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه الصالحة للاستعمال والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية في التنمية المستدامة.
4. **التعليم:** معدل الأمية بين البالغين وهو نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أُميون، وهو يحدد نسبة الأمية بين البالغين، وكذلك المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية الذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.
5. **معدل النمو السكاني:** يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه بنسبة مئوية.
6. **النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية:** هي نسبة معينة من إجمالي سكان بلد ما، الذين يُقيمون في مناطق تُوصف بأنها مناطق حضرية.[8]

ثالثا: المؤشرات البيئية

1. التغيرات في الغلاف الغازي للأرض، والاحتباس الحراري وثقب الأوزون، ومواجهتها من خلال العمل على معالجة التلوث الهوائي المتخطي الحدود، وتحسين نوعية الهواء من خلال بروتوكولات "كيوتو مونتريال".
2. استخدامات الأراضي؛ من خلال حمايتها من التدهور البيئي، ومكافحة التصحر ووقف إزالة الغابات الطبيعية والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، مع العمل على تحقيق تنمية مستدامة للإنتاج الزراعي والغابي والرعوي.
3. المسطحات البحرية؛ وحمايتها بالحد من تلوث البحار، ووقف طرائق الصيد البحري الجائر، وتنمية الثروة السمكية وحماية الأنواع المعرضة للانقراض، إضافة إلى حل مشكل ارتفاع منسوب سطح البحر في السنوات القادمة مما يهدد بإغراق مساحات شاسعة من الجزر واليابسة.
4. مصادر المياه العذبة؛ حيث يعاني (35%) من سكان العالم من شُح مائي خطير، وتنبه المنظمات العالمية إلى أن حروب القرن الواحد والعشرين ستكون بسبب مصادر المياه والنزاع الدولي عليها، وبالتالي يتم قياس التنمية المستدامة من خلال مؤشر مدى نوعية المياه وكمياتها المتوفرة ونصيب الفرد من المياه العذبة النظيفة.[9]

رابعا: المؤشرات المؤسسية

1. تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها؛
2. عدد مستخدمي الأنترنيت لكل 1000 نسمة؛
3. عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة؛
4. عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 نسمة؛
5. نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي؛
6. الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.[10]

المحور الثالث: علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة

أولا: نشأة وتطور الحوكمة

كلمة "حوكمة" (Gouvernance) مشتقة من "حكومة" (Gouvernement) التي تأتي من (Gubernare) "اللاتينية" وَ (Kubernân) "الإغريقية"، وهي مصطلح يقصد به "قيادة السفن".

لقد استخدم مصطلح (Gouvernance) "حكومة" في فرنسا في القرنين 12 وَ 13 بمعنى "فن أو طريقة الحكم"، ثم كمصطلح قانوني سنة 1978، ليستعمل بعدها في نطاق واسع معبرًا عن تكاليف التسيير " Charges de gouvernance"، بينما انصرف المعنى "الأنجلوساكسوني" لكلمة (Governance)، من خلال مؤرخي العصور الوسطى لإنجلترا إلى التعبير عن نمط تنظيم السلطة الإقطاعية خلال تلك الفترة.

استخدم الملك "شارل آلبارت" "Charles Alberst" من جهة أخرى مصطلح "Buon Governo" في سنة 1840، للدلالة على أداة جوهرية لإخراج مملكته من حالة الانسداد، وتشير العديد من الدراسات إلى أن المحتوى والدلالات التي يحملها مصطلح "الحكم الراشد" قد ظهرت في حقب تاريخية سابقة من خلال كتابات الفكر الإسلامي حيث أخذت على عاتقها فكرة تسديد وترشيد الحكم، فنجد "الماوردي" في كتابه "الأحكام السلطانية"، وَ"ابن تيمية" في كتابه "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، وَ"ابن خلدون" في مباحث مقدمته الشهيرة، ... وغيرهم الذين اهتمت كتاباتهم بهذا الأفق الفكري المهتم بما نسميه بترشيد السياسة ونظام الحكم للوصول إلى الحكم الراشد.

كما نجد أن مصطلح "Gouvernance" قد عاود الظهور في مقال للاقتصادي الأمريكي "رونالد كوس" "Ronald Coas"، نشر في سنة 1937، تحت عنوان "طبيعة المؤسسة" "The nature of the firm"، والذي ينصرف مفهومه إلى تسيير المؤسسة الاقتصادية، حيث أوضح فيه أن المؤسسة الاقتصادية تستطيع الصمود في السوق إذا كانت أنماط تنسيقها الداخلية تسمح لها بتقليل تكاليف معاملاتها، وتعتبر سنة 1989 سنة التحول في استخدامات المصطلح واندراجه ضمن المقاربة المؤسساتية، حيث طرح لأول مرة في نهاية الثمانينات، وذلك في تقارير البنك الدولي لعام 1989 حول التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في إفريقيا، إلا أن هذا التركيز على الأبعاد الاقتصادية للمفهوم لم يستمر طويلاً، فعقب موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت أوروبا الشرقية أواخر الثمانينات، بدأ التركيز على الأبعاد السياسية للمفهوم واستخدم على نطاق واسع خلال حقبة التسعينات لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية.[11]

ثانيا: تعريف الحوكمة

فيما يتعلق بتحديد مفهوم الحوكمة، فإن هناك غموض سواء في ترجمة أو تعريف هذا المفهوم، ويعني المفهوم وفقًا للبنك الدولي نوع العلاقة بين الحوكمة والمواطنين، وليس مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، ولذلك يركز المفهوم على قيم المساءلة، الشفافية، القدرة على التنبؤ والمشاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد حشد عددًا من الخبراء الدوليين لمناقشة مضامين الحوكمة على مدار فترات متتالية، حيث خلصوا إلى التعريف بأن الحوكمة تعني: "ممارسة السلطات الاقتصادية، السياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته". لذا فالحوكمة تتكون من الآليات، العمليات والمؤسسات التي من خلالها تستطيع أن تتشكل مصالحهم، فيمارسون حقوقهم القانونية، يؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم. وفي تطور آخر تم تعريف الحوكمة بأنها: "التقاليد، المؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة، كيفية سماع صوت المواطنين وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات مصلحة عامة".

أما المعهد الكندي للحوكمة، فقد عرف الحوكمة بأنها: "العمليات والهياكل التي تستخدمها المؤسسات لتوجيه وإدارة عملياتها العامة وأنشطة برامجها". كما عرفت الحوكمة بأنها: "الهياكل، الوظائف (المسؤوليات)، العمليات (الممارسات) والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة".

إلا أن معظم الكتاب في مجال الحوكمة يتفقون بأنها تتعلق باتخاذ القرارات نحو التوجهات للمجتمع ولمؤسساته المختلفة، فمثلا يتضح أن الحوكمة تتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة، كيفية اتخاذ القرارات وكيفية تعبير المواطنين عن وجهات نظرهم، وبالتالي فإن الحوكمة تتعلق بالسلطة، العلاقات والمساءلة على النحو الآتي: من له التأثير؟ من يتخذ القرارات؟ وفي الأخير كيف يتم مساءلة متخذي القرارات؟.[12]

ثالثا: التشريعات والمبادئ التوجيهية للحوكمة

إن فشل ممارسات الحوكمة كانت المسؤولة بشكل أساسي على عدم قدرة سداد الديون الروسية والأزمة المالية الآسيوية عام 1998، وفي منتصف عام 1999 اعتمدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تم تحديثها عام 2004، كما أصدرت لجنة بازل للرقابة المالية عام 1999 أول دليل لمساعدة الجهات الرقابية في الدول المختلفة في حث المؤسسات المالية على إتباع قواعد حوكمة سليمة وذلك بهدف دعم الجهود الحكومية في تقييم وتحسين هياكل حوكمة الشركات وتقديم النصح للقائمين على رقابة السوق المالية والأطراف المختلفة في أسواق المال، ثم قامت لجنة بازل في عام 2006 بنشر نسخة أخرى منقحة لمبادئ الحوكمة، هذا وقد أقرت اللجنة أن تفعيل هذه المبادئ يجب أن يتناسب مع هيكل المؤسسة المالية، حجمها، وزنها الاقتصادي وهيكل المخاطر بها، وأن تطبيق معايير الحوكمة في نظام قانوني معين سيتوقف على القوانين ذات العلاقة والتعليمات والتوقعات الرقابية، كما أصدرت العديد من المنظمات ذات التوجهات الرقابية والمالية عددًا من المبادئ للحوكمة، وفي ما يلي أهم المبادئ الصادرة عن هذه المنظمات:

1. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

لقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة من المبادئ للحوكمة في عام 1999، والتي تعتبر غير ملزمة قانونيًا ولكنها تستخدم كمعيار من قبل المؤسسات المالية الدولية. وتتمثل مبادئ الحوكمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يلي:

- ضمان أسس فاعلية إطار الحوكمة؛
- حقوق المساهمين ومهام أصحاب الملكية؛
- المعاملة العادلة للمساهمين؛
- دور أصحاب المصالح في الحوكمة؛
- الإفصاح والشفافية؛
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

لقد أشارت المنظمة في مقدمتها أن هذه المبادئ سيتم تحديثها وفقا لتجارب المنظمة والبلدان غير الأعضاء وذلك مراعاةً للظروف القانونية والاختلافات الثقافية حيث أن الهدف الأساسي للمبادئ هو مساعدة الحكومات على تقييم وتحسين الأطر القانونية والتنظيمية للحوكمة في المؤسسات، وتوفير التوجيه اللازم لأسواق الأوراق المالية والشركات والمستثمرين والأطراف الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

2. مبادئ لجنة بازل للرقابة المالية:

أقرت لجنة بازل للرقابة المالية ثمانية مبادئ للممارسة السليمة للحوكمة ودعم الجهاز الرقابي للمؤسسات المالية، وهذه المبادئ تتمثل فيما يلي:

- التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة ودورهم في هذا الإطار، وأن لديهم القدرة على إصدار القرارات والأحكام المناسبة لإدارة شؤون المؤسسة المالية وأعمالها اليومية؛
- وضع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة المالية من قبل مجلس الإدارة ومتابعتها؛
- التوزيع السليم للمسؤوليات من قبل أعضاء مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة لها، والمساءلة والمحاسبة داخل المؤسسة المالية سواء لأنفسهم أو لجميع العاملين على حد سواء؛
- وجود نظام فعّال للرقابة الداخلية في المؤسسة المالية، وإدراك المراقبين لأهمية دورهم؛
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمؤسسة المالية وكبار المساهمين والإدارة العليا؛
- أن تتوافق سياسات المكافآت المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الثقافة العامة للمؤسسة المالية ومع الاستراتيجية والأهداف طويلة الأجل؛
- توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة المؤسسة المالية والإدارة، وفي مختلف التقارير الصادرة عنها؛
- تفهم أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا للبيئة التشريعية التي تحكم العمل في المؤسسة المالية وكذلك الهيكل التشغيلي فيها، والالتزام الكامل بالقوانين والتعليمات السارية المفعول.

3. مبادئ مؤسسة التمويل الدولية:

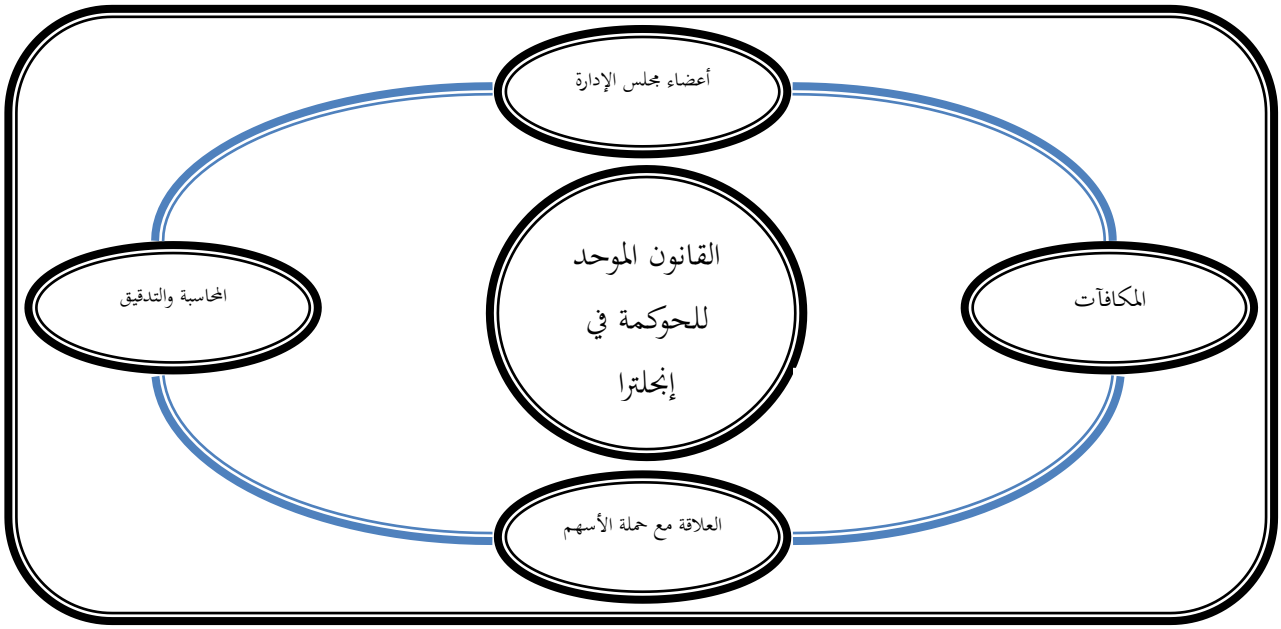
وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على أربعة مستويات، وهي كما يلي:

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد والجديد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليًا؛
- القيادة.

4. مبادئ القانون الموحد للحوكمة في إنجلترا:

أصدر مجلس إعداد التقارير المالية (FRC) بإنجلترا، القانون الموحد للحوكمة، والذي يحتوي على مجموعة من المبادئ والاشتراطات اللازمة والتي توضح طريقة تعيين أعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم، وكيفية تقييم عملهم، وذلك بالإضافة إلى توضيح كيفية تحديد مستوى المكافآت التي يحصلون عليها، وفيما يتعلق بالمحاسبة والتدقيق، فلقد احتوى القانون الموحد على مجموعة من المبادئ المتعلقة بإعداد التقارير المالية للشركة والمحافظة على وجود نظام فعّال للرقابة الداخلية، والتأكيد على ضرورة إنشاء لجنة المراجعة مع توضيح الدور الهام الذي يجب أن تقوم به، أما فيما يتعلق بحملة الأسهم، فيوضح القانون طبيعة العلاقة بينهم وبين الشركة مع التركيز على كيفية قيام حملة الأسهم بمباشرة حقوقهم،[13] والشكل الموالي فيه توضيح لمبادئ الحوكمة وفق القانون الموحد.

الشكل رقم (1): مبادئ القانون الموحد للحوكمة في إنجلترا



المصدر: ثابت حسان ثابت وَ سيد أحمد حاج عيسى، **دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية (دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06، الجزائر، ص 63.

رابعا: معايير الحوكمة كآلية للنهوض بالتنمية المستدامة

لا شك أن التنمية المستدامة تعتبر من أهم القضايا التي تضمن الرقي لمستقبل الدول والنهوض بالجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية لها، فمن خلالها يتم وضع البرامج التي تسهم في تلبية حاجات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات لتفعيل التعليم والتدريب والتوعية للتحضير والإبداع.

إلا أن ما سبق ذكره لا يمكن بلوغه إلا بالاعتماد على معايير الحوكمة وإسقاطها على آليات وسبل تحقيق التنمية المستدامة لبناء مجتمع قادر على تحمل المسؤولية بإرساء مبدأ الشفافية والعدالة للنهوض بالإنسان وبيئته.

وهناك جملة من المعايير التي تشكل المكونات الكبرى للحوكمة والتي تشارك في إرسائها الدولة ومؤسساتها والإدارة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كناشطين اجتماعيين، وتختلف هذه المعايير حسب المنظمات والهيئات الدولية كما تختلف حسب المناطق المعنية بالتطبيق فالمعايير المعتمدة من طرف الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تختلف عن المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي في الكتاب الأبيض سنة 2001، فالأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي جعلت معايير الحوكمة تتكون من المشاركة وحكم القانون والشفافية وحسن الاستجابة والتوافق والمحاسبة والرؤية الاستراتيجية، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فأطرت مجموعة من المعايير التي تضم دولة القانون، حسن إدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد وخفض النفقات العسكرية.

لكن الاتحاد الأوروبي وضع خمسة مبادئ أساسية للحوكمة وهي الانفتاح والمشاركة والمسؤولية والفعالية والتماسك والتعايش، إن طابع التعدد الذي يطبع مكونات الحوكمة المذكورة سابقا يفيد بأنها تبقى ذات حمولة شمولية ومتكاملة رغم الأهداف والاعتبارات الخاصة لكل هيئة أو منظمة على حدة.

وبالرغم من ذلك فإن تطبيق مرتكزات الحوكمة المرجعية ومعاييرها ومؤشراتها سينعكس على أبعاد التنمية المستدامة وصولاً إلى التنمية الإنسانية لبعدها الشامل في جميع الظروف سواء في الرخاء أو الحروب والأزمات، لأن ذلك سيؤدي حتمًا إلى الترابط بين مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي بالاستناد على الحوكمة –الحكم الراشد– الذي يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها، ويتوخى قدرًا من العدالة والمسائلة الشرعية والتمثيل، فمن خلال كل ما سبق ذكره، تبرز العلاقة الوطيدة بين التنمية ومكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي وغيرها من الأمور المتصلة بالتنمية المستدامة وصلاح الحوكمة، أو ما يسمى بمبادئ وأبعاد الحكم الراشد لأن هذا الأخير هو الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية حقيقية ومستدامة.[14]

خاتمة:

يمكن القول أن موضوع التنمية شغل اهتمام مفكري العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء، ففي حين تتقدم الدول الصناعية بخطوات ثابتة على طريق التقدم الاقتصادي، تتعثر الكثير من الدول النامية في تنفيذ خططها، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

فالتنمية عملية حضارية تمثل نقلة نوعية في كافة المجالات، ولها أبعاد اقتصادية، إدارية، اجتماعية وثقافية، تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية ونوعية تساعد على تشكيل الكيان القوي المعتمد على ذاته، والتنمية الشاملة تعتبر من المهام والواجبات الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها الحكومات في الدول المتقدمة والنامية، بهدف إيجاد كيانات مستقلة قوية تخدم الإنسان وكرامته وتحافظ على الشخصية الوطنية، وذلك من خلال محاربة الفقر والجهل وتوفير المعيشة الكريمة للمجتمع لكي يواكب تطور المجتمعات الأخرى، فالإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وهو القاسم المشترك في كل مجالات التنمية.

ومن هنا جاء مفهوم الحوكمة في معناه الأشمل في أنه لا يضم فقط الشركات الاقتصادية ولكن يمتد ليشمل كل المؤسسات العاملة بالمجتمع سواء كانت مملوكة للقطاع العام أو الخاص والتي يرتبط نشاطها إما بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة، والتي تؤثر على رفاهية الأفراد والمجتمع ككل.

وعلى ذلك فإن الإطار الأشمل لمفهوم الحوكمة لا يكون مرتبطا فقط بالنواحي القانونية والمحاسبية والمالية بالشركات، ولكنه يرتبط كذلك ارتباطًا وثيقًا بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسلطة التحكم بوجه عام. بحيث يمكن القول إنه إذا صلحت الشركة كنواة صلح الاقتصاد ككل، وإذا فسدت فإن تأثيرها من الممكن أن يمتد ليضر عدد كبير من فئات الاقتصاد والمجتمع، ولذا وجب التأكيد على ضرورة الاهتمام بأصحاب المصالح سواء من لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة. كما تجدر الإشارة إلى أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي لا تهتم فقط بتدعيم مكانة وربحية الشركة، ولكنها تهتم أيضًا بتطور الصناعة واستقرار الاقتصاد وتقدم ونمو المجتمع ككل.

أما التنمية المستدامة فتعتبر نهج حياة، وأسلوب معيشة، وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية، وما يربطها من علاقات وتفاعلات وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة مع مشكلات المجتمعات الإنسانية، ذلك إن وضع حل لكل مشكلة على انفراد غير كاف، ولم يؤدي ذلك إلى تحقيق أهداف التنمية في كثير من المجتمعات في ظل مفاهيم التنمية المختلفة كما حدث في عقود التنمية الماضية، إن تطبيق فلسفة التنمية المستدامة يعني أننا مطالبون بوصفنا سكانًا وصناع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئاتنا المحلية، والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

- المحافظة على البيئة؛
- تحقيق نمو اقتصادي معقول؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية.

إن السير في هذه الاتجاهات بشكل متوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.

المراجع والإحالات:

(1) لامية حمايزية وَ عبود زرقين، **التنمية الصحية المستدامة ونتائجها على المورد البشري (دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب)**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 09، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2015، ص 255.

(2) فوزية برسولي وَ بولحية شهيرة، **التنمية البيئية المستدامة في الجزائر (قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا)**، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2018، ص 308.

(3) رحالي حجيلة، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)**، مجلة معارف، العدد 17، الجزائر، 2014، ص 169.

(4) بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، **التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي (دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015)**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، الجزائر، 2017، ص 155.

(5) مجيد شعباني وَ محمد بوستة، **إدارة رأس المال الفكري والتنمية المستدامة**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2014، ص 139.

(6) خنشول دنيا، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة تحليلية خلال الفترة 1992 – 2015)**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2018، ص 76.

(7) بن حسان حكيم وَ سعدي فيصل، **دور السياحة في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 06، الجزائر، 2018، ص 132.

(8) بن الطاهر حسين، **التنمية المحلية والتنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 465.

(9) سارة بوضياف وَ عبد المالك بوضياف، **التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص 100.

(10) الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر (الواقع والتحديات)**، مجلة الباحث، العدد 16، الجزائر، 2016، ص 302.

(11) جوي سعيدة، **الحوكمة المائية كآلية لترشيد تسيير المياه في الجزائر**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2019، ص 427.

(12) وهيبة بوخدوني، **آليات تطبيق مبادئ الحوكمة وتطوير الإدارة المحلية الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني حول الحوكمة والتنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2015، ص 02.

(13) ثابت حسان ثابت وَ سيد أحمد حاج عيسى، **دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية (دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06، الجزائر، ص 61.

(14) http://www.birzeit.edu/sites/default/files/nzm_lzrw._lshrkt_wlhwkm_wltnmy_lmstdm.pdf، **الشراكات والحوكمة والتنمية المستدامة**، تاريخ الاطلاع: (2020/03/20)، على الساعة: (10:00).